

تعثر إنجاز تعديل مسودة عقد تأسيس البورصة

شريف حمدي

وسيط غموض يكتنف عملية تأسيس شركة البورصة الكويتية وتكهنت بعرقلة إتمام العملية برمتها لأسباب قانونية مازال إنجاز إجراء تعديل المسودة النهائية لعقد تأسيس الشركة متعثراً. وقالت مصادر لـ «الأنباء» إن لجنة تأسيس الشركة لم تزود وزارة التجارة والصناعة بالمسودة بعد التعديلات المطلوبة حتى الآن لاستكمال الإجراءات.

وأضافت أن اللجنة التأسيسية أبلغت «التجارة» بأنها بصدت تزويدها بالمسودة النهائية خلال أيام وربما خلال الأسبوع الجاري، وذلك بعد التأكد من توافقها مع قانون هيئة أسواق المال واعتمادها من هيئة الأسواق.

وحول ما يتردد بشأن انقضاء المهلة القانونية لتقديم الطلب وهي 60 يوماً حسبما نص قانون الشركات، الأمر الذي يستدعي تقديم طلب جديد وفقاً لمقتضى القانون قالت المصادر إن القانون ينص على الموافقة على طلب التأسيس للشركات المساهمة العامة بقرار من الوزير خلال 60 يوماً من تقديم الطلب وهو ما حدث بالفعل بالنسبة لشركة البورصة الكويتية، وبالتالي قد لا يتطلب الأمر تقديم طلب جديد نظراً لوجود موافقة على قبول الطلب، ولكن ما يحدث هو تأخير في استيفاء البيانات والمستندات المطلوبة ومتى ما تم استيفؤها يصدر قرار بتوثيق العقد لدى وزارة العدل.

وقالت المصادر إن «قانونية التجارة» لا ترى عائقاً قانونياً ينسف العملية من أساسها وإلا كانت أبلغت لجنة تأسيس الشركة منذ البداية، لافتة إلى أن ما هو مطلوب ونصر عليه الوزارة هو توفيق عقد التأسيس مع القانون.

زين: تعيين رئيس تنفيذي لقطاع الإستراتيجية

أفادت مجموعة زين بتعيين امرة جوركان في منصب الرئيس التنفيذي لقطاع الإستراتيجية للمجموعة.

«الامتياز»: توقيع عقد تسوية ينتج عنه ربح 140 ألف دينار

أفادت شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية (الامتياز) بأنه تم توقيع عقد تسوية مديونية بين كل من شركة التنمية للاستثمار الدولي (الطرف الأول)، وشركة مجموعة الامتياز الاستثمارية (الطرف الثاني)، وذلك لتسوية المديونية المستحقة للطرف الاول لدى الطرف الثاني بـ 6,2 ملايين دينار.

وأوضحت «الامتياز» ان التأثير المحاسبي لهذه التسوية على بيان الدخل لشركة مجموعة الامتياز الاستثمارية هو تحقيق ربح بـ 140 ألف دينار وستظهر البيانات المالية هذا المبلغ في حساب الارباح في نتائج الربع الاول لسنة 2014.

«بوبيان للبتروكيماويات»: 1,4 مليون دينار ربح من بيع حصتها في «تابعة»

أعلنت شركة بوبيان للبتروكيماويات (بوبيان ب) أن صفقة بيع شركة بوبيان للبتروكيماويات لإجمالي حصتها في إحدى شركاتها التابعة بنسبة 50٪ وهي الوطنية لإدارة النفايات تمت بنجاح. وقالت الشركة ان قيمة الصفقة 1,5 مليون دينار، وأن التأثير المالي الممتثل بإجمالي ربح 1,4 مليون دينار سيتم تسجيله ضمن البيانات المالية للشركة في الربع الرابع المنتهي في 2014/4/30.

«القرين»: تحويل قرض بـ 40 مليون دينار إلى الدولار

أعلنت شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية (القرين) أنها قامت بتحويل قرض بقيمة 40 مليون دينار إلى ما يعادله من الدولار، وذلك نظراً لكون معظم أصول الشركة تقيم بالعملة الأميركية، إضافة إلى ان معظم دخل الشركة يتم تسلمه بالعملة. ذاتها، وقد جاءت هذه الخطوة انطلاقاً من استراتيجية الشركة الخاصة بالنحو لتقليل المخاطر وخفض النفقات.

«هيئة الأسواق» وافقت لـ «بوبيان كابيتال» على تأسيس صندوق بوبيان للسيولة

وافقت هيئة أسواق المال على تأسيس صندوق بوبيان للسيولة بالدولار الأمريكي، على أن يكون طرح وحدات الصندوق طرحاً عاماً برأسمال متغير يتراوح بين 18 مليون دولار كحد أدنى و360 مليون دولار كحد أقصى بقيمة اسمية قدرها 100 دولار للوحدة الواحدة والحد الأدنى للاشتراك في الصندوق هو 100 وحدة.

وجاء في قرار موافقة هيئة الأسواق ان طرح للاكتتاب 3,420 ملايين وحدة بواقع 342 مليون دولار وتكون الجهة التي تتلقى طلبات الاكتتاب هي شركة بوبيان كابيتال للاستثمار وبنك بوبيان، على ان تكون أهداف الاستثمار الجماعي بناء على ما ورد في نشرة الإصدار.

وتكون مدة الصندوق 10 سنوات تبدأ من تاريخ قيده في سجل الهيئة وتحدد لمد آخرى ماثلة بعد أخذ موافقة 50٪ من حملة الوحدات وجهه الإفراج، ويمنح الصندوق رخصة لمدة 3 أشهر بهدف استكمال لاستعمال الصندوق وإصدار وحدات الملكية، قابلة للتجديد في حال عدم تغطية رأس المال الكامل، كما يرخص للصندوق بعد استكماله لرأس المال مدة 3 سنوات من تاريخ قيده في سجل الهيئة.

«اتحاد الصناعات» يطالب الجهات الرسمية بالسماح بسكن العمال في المصانع أزمة اقتصادية اجتماعية: 250 ألف عامل جديد قريباً

المشاريع العمالية ملغاة وأخرى متأخرة ونحتاج لسنوات للبدء فيها

شهر 8/2010 وانقضت تلك المدة دون البدء بأي منها لأسباب لا يتسع المجال لذكرها، ومن غير المتوقع منطبقاً ان تجهز قبل ما يقل عن 7 سنوات هذا في حال أخذ الموافقات اللازمة لطرحها رسمياً.

بالإضافة إلى ذلك فإن مشاريع الخطة الخمسية الجاري العمل بها والمتوقع تنفيذها خلال الخمس سنوات القادمة سوف تؤدي بلا شك إلى تزايد عدد العمالة والمتوقع في حدود 150,000 عامل في المشاريع النفطية في المنطقة الجنوبية من البلاد ناهيك عن ما لا يقل عن 100,000 أخرى في مشاريع التنمية سواء الاسكانية أو الانشائية وان لم يتم مراعاة وجود سكن لهم بجوار تلك المشاريع الكبرى سوف ينجم عنه الاشكاليات السابق سردها، فضلاً عن الزيادة المتوقعة في القيمة الاجبارية بتلك المناطق وهو ما يعود بالأثر السلبي على المستثمر الصناعي.

ويرى الاتحاد أن معالجة هذه المشاكل تعتبر حاجة ملحة وذلك عن طريق السماح بالسكن العمال في داخل المصانع التي بها مساحات بناء تسمح بسكن العمال أو زيادة البناء بالشكل الذي لا يشكل خطورة من ناحية الامن والسلامة والسماح بالسكن بها والتوصل إلى حل جذري بإقامة السكن المناسب الذي يستوعب العدد الموجود بالمصانع كما أن الجهات المعنية بالرقابة على هذا الامر لها ان تراقب وتشرف على مدى توفير الشروط الصحية والبيئية والسلامة.

مخالفات سلوكية، كما أوصت وزارة الداخلية سابقاً في تقرير لها أنه من الأفضل أن يكون سكن العمال في داخل المصانع التي يعملون بها تجنباً لحدوث مشاكل أمنية ومرورية. وأشار الاتحاد إلى أن الحكومات المتعاقبة قد حاولت إيجاد حلول عديدة لتلك الاشكالية ولكنها جميعها لم تتوصل إلى إيجاد الحلول المناسبة للآزمة الحالية وهي سكن العمال. فقد قامت الدولة بالتالي:

- 1- انشاء مبان عمالية بمنطقة صباحن لم يتم تسليمها حتى الآن تستوعب ما يقارب 3000 عامل فقط، وتجدر الاشارة إلى أن هذا العدد لا يتناسب مع عدد العمالة الكبير في صباحن الصناعية الذي يفوق ثلاثين الف عامل.
- 2- جار العمل على بناء مجمع الشدادية العمالية والتي تستوعب 8000 عامل الا أن هناك معوقات بين وزارة الاشغال والمقاول المنفذ للمشروع حالت دون الاستفادة منها حتى تاريخه بالإضافة إلى أنه تم تسليم حدود أرض سكن العمال في جنوب منطقة امفرة والذي من المتوقع ان يكون جاهزاً للسكن مع حلول عام 2018.
- 3- وتبقى ثلاثة مجمعات سكنية مازالت حبراً على ورق حتى الآن.
- 4- كان من المخطط ل أن يقوم الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات بطرح خمس مدن عمالية تستوعب 250 ألف عامل على أن يتم البدء في تنفيذها في

ودائع البنك قفزت 216٪ إلى 246.8 مليون دينار والأصول ارتفعت 81٪ إلى 405,5 ملايين الثاقب: 27٪ نمواً في إيرادات «وربة» التشغيلية لتسجل 10,3 ملايين دينار بنهاية 2013

246,8 مليون دينار (مقابل 78,2 مليون دينار نهاية ديسمبر 2012) بواقع نمو 216٪.

كما يتمتع بنك وربة بماتة المركز المالي وجودة أصوله، وهو ما يعبر عنه معيار كفاية رأس المال والذي بلغ مع نهاية العام 47,54٪ بما يتيح فرصة جيدة للنمو المستقبلي للبنك واقتناص الفرص الاستثمارية التي تحقق عائداً أمثل للمساهمين والمودعين، وهو الأمر الذي يتطلب المزيد من الوقت في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، حيث يشهد السوق العالمي بصفة عامة والمحلي بصفة خاصة ندر في الفرص الاستثمارية الجيدة ذات معدل المخاطر المناس، وإن كان على الصعيد المحلي قد شهد النصف الثاني من 2013 انطلاق بعض المشاريع التنموية ولكن الأمر يتطلب المزيد بوتيرة الإنفاق التنموي في الفترة المقبلة بما يحقق المنفعة للاقتصاد المحلي الكلي.

وأضاف الثاقب أن من المؤشرات الإيجابية زيادة



عماد الثاقب

بلغ 163٪. وجدير بالذكر الجودة التي تتميز بها المحفظة والتي تتضح بالنظر إلى النسبة المنخفضة للتحويل إلى وباللغة 0,30٪ فيما بلغت نسبة تغطية مخصصات البنك للتحويل المتعثر 479٪ كما في نهاية 2013.

وبلغت ودائع العملاء كما في نهاية ديسمبر 2013 لتسجل

نسير وفق الخطة الإستراتيجية للبنك لتحقيق نتائج أعمال تصاعديّة



«بيت.كوم»: 76٪ من جيل الألفية بالكويت يفضلون الأعمال الحرة

مرتبات شهرية أعلى 50٪. ويوضح 7 من أصل 10 مجيبين في الكويت أنهم قد يفكرون في الانتقال إلى دولة أخرى لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم المهنية 70٪ ممن هم تحت سن الـ 35، و72٪ ممن هم بصل 35 وما فوق، ويشير 4 من أصل عشرة مجيبين إلى استعدادهم للتضحية بحياتهم الشخصية لتعزيز وظيفتهم إلى حد معين، في حين يبدي ثلث المجيبين استعدادهم للتضحية إلى حد كبير 30٪ ممن هم تحت سن 35، و23٪ ممن هم بين 35 وما فوق. ويفضّل عدد كبير من المجيبين ممن هم تحت عمر 35 عاماً، 76٪ الحصول على أعمال خاصة بهم بدلاً من العمل بوظيفة، بالمقارنة مع 69٪ من أولئك الذين تبلغ أعمارهم 35 عاماً وما فوق الراغبين بالعمل الحر.

ويرغب المجيبون الأكثر شبهاً في التقاعد في وقت مبكر أكثر من أصحاب الـ 35 عاماً وما فوق، مع أمل 22٪ منهم بالتقاعد قبل أن يبلغوا سن الخمسين، ويريد نصف المجيبين التقاعد بين الخمسين والستين من عمرهم 47٪، ويتطلع 21٪ منهم إلى التقاعد بعد عمر الستين، أما بالنسبة إلى المجيبين من الفئة العمرية 35 وما فوق، فيتطلع أغلبهم 51٪ إلى التقاعد بعد عيد ميلادهم الستين، على الرغم من أن 21٪ منهم يرغبون في التقاعد بين الـ 55 والـ 60 من العمر، في حين يريد 4٪ فقط التقاعد قبل ذلك.

في الكويت، يعتبر 88٪ من المجيبين بعمر 35 وما فوق المصدر الرئيسي للدخل لعائلاتهم، في حين يشغل 72٪

شركتهم الحالية لعام أو عامين إضافيين كحد أقصى، ويوضح 6 من أصل 10 مجيبين أن العامل الذي قد يشجعهم على أن يكونوا أكثر ولاءً لشركاتهم هو مستوى جيد من التوازن بين العمل والحياة. ويعتبر العمل الذي يتضمن المشاركة عاملاً مهماً للولاء بالنسبة إلى المجيبين ضمن الفئة العمرية 35 عاماً وأكثر، كما تشجع العدالة في المرتبات الشباب على المكافآت الجلب الشاب على البقاء ضمن الشركة.

وعند سؤالهم عن التغييرات التي يسودون إدخالها إلى شركاتهم، يرغب المجيبون تحت سن الـ 35 عاماً بتحقيق المزيد من فرص التدريب وفرصة تعلم مهارات جديدة بحسب 54٪ منهم، في حين يتطلع أولئك الذين تبلغ أعمارهم 35 عاماً وما فوق إلى

فرص التعلم 51٪، ويشير ثلث الذين تبلغ أعمارهم 35 وما فوق إلى رضاهم عن القطاع الذي يعملون فيه حالياً، بسبب المرتبات الشهرية المغرية 39٪.

ومن المثير للاهتمام، أن 4 من أصل 10 مجيبين في الكويت يتفقون بشدة على أن البطالة مسألة بالغة الأهمية في الدولة.

وحصل ثلث المجيبين في الكويت 27٪ ممن هم تحت سن الـ 35، و33٪ ممن هم بعمر 35 وما فوق على وظائفهم عن طريق الإحالة. ويعمل الغالبية 28٪ ممن هم تحت سن الـ 35 عاماً في ثالث وظيفة لهم، في حين يشير الذين يبلغ عمرهم 35 سنة وما فوق إلى أنهم حالياً في وظائفهم الرابعة 35٪. ويرى أغلبية المجيبين من الكويت أنفسهم يعملون في

«بيتك للأبحاث»: 10,8 مليارات دولار إجمالي إصدارات الصكوك في يناير

هناك موضوع عالي بارز في بداية العام وهو أن هناك إصدارات بارزة من تسع بلدان هذا الشهر، مما قلص حصة ماليزيا إلى 54,7٪ من حجم الإصدار مقارنة بحصة قدرها 68,8٪ في 2013. فيما استهلقت قطر العام بداية قوية مع إصدارات بمبلغ 3 مليارات دولار أو 28٪ من إجمالي حجم الإصدارات خلال يناير 2013. وبرز هذا التغيير في حصة قطر عند المقارنة مع حجم إصداراتها للعام السابق والذي جاء بمبلغ 2,4 مليار دولار أو 72٪ فقط من إجمالي حجم الإصدارات خلال العام 2013. علاوة على ذلك، حافظت المملكة العربية السعودية على زخم إصداراتها، حيث ضخّت الشركة السعودية للكهرباء صكوكها في السوق للمرة الثالثة خلال ثلاث سنوات.

وجاءت حصة إصدارات الصكوك من قبل الشركات بنسبة 16٪ من السوق الأولية في يناير 2013 مقارنة بنسبة 66٪ في الشهر السابق. بينما سجلت صكوك الهيئات السيادية نواً قويا بنسبة 70,99٪ على أساس شهري لتمثل نسبة 72٪ ويرجع ذلك بصورة

أشار التقرير الشهري حول إصدارات الصكوك العالمية الذي تصدره شركة «بيتك للأبحاث»، الحدودية التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) إلى أن قطر استحوذت وحدها على 28٪ من حجم الإصدارات في شهر يناير، مما قلص حصة ماليزيا والبرينجيت الماليزي في حجم الإصدارات وعملتها. وذكر التقرير انه خلال شهر يناير تم إصدار 84 صكا منهم 46 للشركات و36 للهيئات السيادية، وقد تجاوز حجم مبيعات الصكوك في يناير المتوسط الشهري المسجل في 2013، وقيما يلي التفاصيل:

بدأ 2014 قويا فيما يتعلق بإصدارات السوق الأولية للصكوك العالمية، مع تجاوز حجم مبيعات الصكوك في يناير المتوسط الشهري المسجل في 2013، وقد بلغ إجمالي إصدارات الصكوك نحو 10,8 مليار دولار خلال يناير. وعلى أساس شهري كان مبلغ الإصدار في شهر يناير أقل من مبلغ الإصدارات المسجل في الشهر السابق (ديسمبر 2013 بلغ 14,1 مليار دولار).

صرح رئيس مجلس إدارة بنك وربة عماد عبدالله الثاقب بأن البنك حقق إيرادات تشغيلية وصلت إلى 10,3 ملايين دينار عن 2013 مقابل 8,1 ملايين دينار عن 2012، محققاً نسبة نمو بلغت 27٪، وأضاف أنه على الرغم من التحديات الناتجة عن الظروف الاقتصادية السائدة محلياً وعالمياً، والمنافسة العالية بين البنوك العاملة في السوق، إلا أن مؤشرات الأعمال تعكس تحسناً ملحوظاً في أداء البنك والكفاءة التشغيلية للأصول، حيث ارتفعت الإيرادات التشغيلية المحققة التي لا تشمل العمليات غير المتكورة والناتجة من بيع استثمارات بنسبة 75٪ (10,3 ملايين دينار عن 2013 مقابل 5,9 ملايين دينار عن 2012).

ونمت الأصول الإجمالية للبنك كما في نهاية 2013 بواقع 81٪ لتبلغ 405,5 ملايين دينار في مقابل 223 مليون دينار كما في نهاية 2012 في حين بلغت المحفظة التمويلية 218 مليون دينار مقابل 82,9 مليون دينار كما في نهاية 2012 بمعدل نمو